أهداف الدرس: سيتمكن الطالب من التعرف على بعض النظريات التي تناولت أهم محددات القيمة، أي سيتم التعرف على أهم وجهات النظر لبعض المفكرين الاقتصاديين الذين درسوا بالتحليل موضوع القيمة وفسروا أهم النقاط التي تدخل ضمن تحديد مفهومها، وقد اختلفت هذه الأفكار والمساهمات باختلاف الفترة الزمنية التي برزت فيها.

العناصر التي تتضمنها المحاضرة:

- **نظرية العمل؛**
- **نظرية عوامل الإنتاج؛**
- **نظرية المنفعة؛**
- **نظرية آلية السوق؛**

تمهيـــــد: تعد نظرية القيمة من المسائل الاقتصادية الهامة التي تبحث في كيفية تحديد قيم السلع عند التبادل، أي تحاول توضيح أهم العوامل التي تحدد هذه القيمة، وقد اشتهر تقسيم القيمة بين مفكري الاقتصاد منذ القدم إلى: القيمة في الاستعمال والقيمة في التبادل، ولم يكن هناك اتفاق حول محدداتها، حيث هناك من ركز من المفكرين على القيمة التبادلية وآخرون ركزوا على القيمة الاستعمالية، ومنهم من ذهب إلى نواحي وجوانب أخرى سيتم تفصيلها في النظريات التالية:

أولا: نظرية العمل: تعتبر هذه أول فكرة برزت في هذه النظرية حيث أرجع الاقتصاديون أمثال آدم سميث و" ريكردو " و" كارل ماركس "، العمل كمحدد أساسي للقيمة أي أن قيمة أي سلعة تتحدد بالجهد المبذول في إنتاجها، ولكنهم اختلفوا في بعض النقاط أو الجوانب، ويمكن توضيح تلك الاسهامات بإيجاز في ما يلي:

- **اسهامات آدم سميث**: لقد تطرق المفكر " آدم سميث " لنظرية القيمة في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 وحدد للسلعة قيمتان قيمة استعمالية وأخرى تبادلية، وبدراسته لهذا الموضوع أثار اشكالية " لغز القيمة "، وذلك بعد أن لاحظ أن القيمتين تختلفان عن بعضهما البعض ويسودهما التناقض، حيث يظهر هذا التناقض من خلال أن السلعة التي تتمتع بقيمة استعمالية كبيرة، تكون قيمتها التبادلية منخفضة أو تكاد تنعدم، والعكس صحيح، ومثال ذلك الماء إذا ما تمت مقارنته بالماس، وقد عجز " سميث " عن تفسير هذا التناقض وانتهت مناقشته لقيمة الاستعمال عند هذا الحد، موجها كل اهتمامه إلى البحث في قيمة التبادل والعوامل التي تحددها.

في البداية أرجع العمل هو العامل الأساسي المحدد للقيمة والمصدر الوحيد لتحققها وهي تعد أقدم نظرية بالنسبة له، حيث اعتبر أن السلع تقاس بكمية العمل المنجزة أو التي يتطلبها إنتاجها، وقد لاحظ في الأخير أن تحديد القيمة على هذا النحو لا يناسب إلا المجتمعات الاشتراكية أو المجتمعات البدائية لأنها لا تتوفر على الثورة أو عوامل تحقيقها، أما المجتمعات الغنية

والرأسمالية أين تتجمع الثروة لدى الخواص فالقيمة تتحدد بمختلف عوامل الإنتاج، حيث يصبح ربح رأس المال وريع الأرض مهيمنين في تحديد قيمة السلعة، وباختصار يأخذ المفكر " سميث " في تفسير قيمة المبادلة (الثمن) بنظرية مؤداها أن نفقات وتكاليف الإنتاج هي العامل الذي يحدد تلك القيمة، أي أنه يستقر في النهاية على نظرية نفقة الإنتاج لتفسير القيمة.

- **اسهامات " ريكاردو "**: بدأ " ريكاردو " فكرته بموافقته على التفرقة السائدة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة موضحا أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في قيمة المبادلة، وقد رأى أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة لابد أن يكون لها قيمة استعمال، وأن هذه الأخيرة تعد شرطا لقيام قيمة المبادلة في السلع، لكن قيمة الاستعمال لا تصلح معيارا لقيمة المبادلة، فهذه القيمة تحدد وفقا للقدرة على العمل والجهد المبذول في إنتاج السلعة.

وهنا يلاحظ أنه قد حاول التغلب على الصعوبة التي واجهت " آدم سميث " من حيث اشراك رأس المال في الإنتاج والذي لا يعتبر عند " ريكاردو " إلا عملا سابقا ومادة أولية، والماد الأولية نفسها لا تصبح ذات قيمة إلا إذا اقترنت بالعمل الإنساني الذي يعطيها شكلها المطلوب أو النافع، أي أن رأس المال بهذا الوصف يعتبر من قبيل العمل المختزن أو غير المباشر وعلى ذلك يحدد قيمة السلعة بالعمل المبذول فيها، سواء العمل الجاري أو المختزن (رأس المال).

ويوضح أن للعمل المباشر مقابل هو الأجر وذلك نتيجة مساهمته في الإنتاج، أما العمل المختزن يحصل على ربح وهذا هو مقابل تكوين الرأسمال أو اختزان العمل.

- **اسهامات " كارل ماركس "**: وفي امتداد أولي للفكر الكلاسيكي يرى " ماركس " أن العمل هو السبب الوحيد المنشئ للقيمة، وهو العمل الضروري اجتماعيا، الذي يتحدد من خلال وقت العاملين الذين يتمتعون بمهارة ومواظبة، أي أن القيمة تتناسب طرديا مع وقت العمل ودرجة المهارة والمواظبة، أما بالنسبة لرأس المال ينتج ببذل جهد سابق، وهنا تؤيد أفكار " ماركس " الأفكار السابقة، ويضيف من وجهة نظره القيمة تتحدد بفائض العمل أي بساعات العمل الإضافية التي يتقاضى عنها العمال أجورا، فالعمل الذي يبذله العامل في الرأسمالية ينقسم إلى العمل اللازم، وينتج العامل خلاله قيمة تساوي قيمة الأجر الذي يحصل عليه، أما الجزء الآخر من يوم عمله، فهو العمل الإضافي، وينتج فيه العامل قيمة يستحوذ عليها الرأسمالي بدون أي مقابل للعامل، وبالتالي كل ما يزيد الجهد المبذول والوقت المستغرق في الإنتاج يزيد الأجر وتزيد قيمة السلعة، وقد بنى هذه الفكرة بعد انتقاده لفكرة دخول عوامل الإنتاج في تحديد القيمة، حيث يستبعد الريع من التوزيع فهو لا يعتبر الأرض عنصرا من عناصر الإنتاج، أما رأس المال فناتج عن عمل سابق، ويتحدد نصيبه بمقدار ما تتطلبه العملية الإنتاجية وما ينتج عنها من فوائد وأرباح، وعليه في الأخير الأمر متوقف على العمل وبذل الجهود، إذا يعتبره هو المصدر الحقيقي لتحقيق فائض القيمة والتي تعد مصدر ثراء الرأسمالي.

بعد التطرق إلى اسهامات بعض منظري " نظرية العمل " يلاحظ أنها ركزت في دراسة محددات القيمة على العمل كعنصر وحيد لعوامل الإنتاج، وبالتالي تم إهمال وإسقاط عوامل الإنتاج الأخرى، ويعد ذلك من بين الانتقادات التي وجهت لأصحاب هذه النظرية، وفي الجانب الأخر برزت أفكار مؤيدي فكرة تحديد القيمة بمختلف عوامل الإنتاج.

ثانيا: نظرية تكاليف الإنتاج: ذهب البعض إلى أن تحديد القيمة لا يختصر في عنصر العمل، بل يتحدد أيضا بكل ما يدخل في إنتاج السلعة من تكاليف، فكان المفكر " Antonine " وهو من رواد الفكر المدرسي أول من أشار إلى أن جزءا من القيمة سواء في الاستعمال أو التبادل يعتمد على تكاليف إنتاج السلعة، ويؤيده المفكر " Quesnay " حيث يرى أن قيمة السلعة تتمثل في قيمة المواد الأصلية المكونة لها، إضافة إلى تكاليف التشغيل والصيانة، أما " Landsburg " وهو من مفكري الاقتصاد الحديث فقد انتقد أيضا تفسير القيمة من خلال العمل، ويرى أن هناك أخطاء عديدة تنتاب هذا التحليل فقصر تحديد القيمة على عنصر العمل لا يعكس القيمة الحقيقية للسلعة، لأن تكلفة العمل المبذول هي جزء من تكاليف السلعة، وبذلك تكون جزءا من القيمة الدفترية لها.

وكان أيضا من المفكرين الذين سبق ذكرهم " آدم سميث " له نفس الفكرة في المرحلة التالية من تحليله للقيمة، حيث اعتبر أن قيمة السلعة عند الرأسماليين تتحدد فيما يدخل فيها من عمل وأرض ورأس مال، باعتبار أن المجتمعات الرأسمالية هي التي تراكمت فيها المعدات والآلات الرأسمالية، لأن رأس المال المعتبر هو رأس المال العيني وذلك بسبب ظهور الملكية الخاصة للأرض والتراكم الرأسمالي المعتبر، وبذلك تتحدد عوائد العملية الإنتاجية بالأجر والريع والربح.

ثالثا: نظرية المنفعة: تعود أفكار هذه النظرية إلى فكر المدرسة الحدية، حيث يرى معظم رواد هذه المدرسة من بينهم " Menger " الذي يؤكد أن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها للإنسان، ولذلك فإن قيمة السلعة ليست كامنة فيها، وإنما هي نتيجة علاقة بين السلعة والإنسان، وتزيد أو تنقص حسب درجة الحاجة الإنسانية، حيث أن الأفراد يصنفون السلع حسب منفعتها لديهم إذا كانت كبيرة أو ضئيلة، وأن القيمة الاستعمالية تعد نوعا من التبادل الداخلي وهي تخضع لقانون المنفعة المتناقصة، أي أن الحاجة تقل تدريجيا تبعا لإشباعها، فكلما تم استهلاك وحدة من السلعة تنخفض قيمتها بالنسبة للمستهلك أما فيما يخص القيمة التبادلية تمثل التبادل الخارجي ويعتبره هو التبادل الحقيقي، ويفسر ذلك بوجود عدد من السلع يختار المستهلك منها ما يشبع حاجته، ويكون بوجود عدد من المستهلكين مقابل عدد من السلع، ومن هنا يتضح اعتماده على القيمة الاستعمالية لتفسير القيمة التبادلية.

رابعا: نظرية آلية السوق: وفقا لهذه النظرية يكون للعرض والطلب دور مهم في تحديد القيمة، حيث يرى منظريها أن الثمن الطبيعي للسلعة يتحقق إذا كان الثمن مساويا لكمية العمل الضرورية لإنتاج السلعة، ويظهر سعر السوق إذا كان السعر أقل أو أكثر من الثمن الطبيعي، والذي يعتمد هنا على قوى العرض والطلب، حيث استنتج " Marshall " أن القيمة عبارة عن علاقة نسبية بين السلع، وهذه العلاقة يعبر عنها بالنقود التي تمثل مقابل للسعر، ويرى أن القيمة تتحدد من خلال عرض السلعة والطلب عليها، ويكون بذلك قد جمع بين متناقضات المدرسة الكلاسيكية التي تستند في تحديد القيمة إلى عناصر الإنتاج وخاصة العمل كأساس للقيمة، والمدرسة الحدية التي تعتبر المنفعة هي أساس القيمة، أي أنه وفق بين النظريتين مؤكدا أن ثمة عدة عوامل تسهم في تحديد السعر وهي: العمل، المنفعة وإشباع حاجات المستهلكين وإرضاء أذواقهم.

وفي إطار هذا التحليل يرى أن قيمة السلعة تتحدد عند سعر التوازن، وهو السعر الذي يتحقق عند تقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض، فلا يوجد فائض طلب أو فائض عرض، فالطلب يعبر عن الكمية التي تطلب من سلعة معينة في وقت معين بسعر معين يسمى سعر الطلب، وهو السعر الذي يكون المستهلك مستعدا لدفعه مقابل الحصول على السلعة، أما العرض يمثل الكمية التي تعرض من سلعة معينة في وقت معين بسعر معين يسمى سعر العرض، وهو السعر الذي يكون المنتج مستعدا لقبوله مقابل التخلي عن السلعة، وتتحدد القيمة عند تساوي سعر الطلب وسعر العرض، وكمية الطلب مع كمية العرض، مما يعني تساوي سعر الطلب مع سعر العرض، وينتج عن ذلك سعر التوازن، وهو السعر الذي تتوافق عنده رغبة المستهلك و رغبة المنتج.

من خلال ما تم عرضه من نظريات تعبر عن أفكار واسهامات بعض المفكرين الاقتصاديين، يلاحظ أن مفهوم أو مدلول القيمة لديهم يحدد بالعمل والمنفعة، والثمن أو السعر وكلها مرتبطة بالسلع والزبون أو المستهلك، لكن النظرة الحديثة لموضوع القيمة تأخذ في العصر الحالي بعدا آخر، حيث يمكن تحديدها من خلال العديد من المجالات، وهو ما يفسر عدم القدرة على وضع تفسير موحد وشامل للقيمة، نظرا لوجود العديد من أنواعها وتقسيماتها.